الأظهريـّة إلى حدّ تكون قرينة عرفيـّة على الـتصّرف في الآخر(1194). الـتطبيقات: تطبيقات هذه الـقاعدة كثيرة، بل عدّ قاعدة تقديم الخاصّ على العامّ والمقيـّد على المطلق والعامّ على المطلق من مصاديق هذه الـقاعدة، وسيأتي الكلام فيها، ونذكر نموذجاً من هذه الـتطبيقات: 1 ـ عن الإمام الصادق عليه السلام أنـّه قال: «من تمام الحجّ والعمرة أن تحرم من المواقيت الـتي وقـّتها رسول ا6 لا تجاوزها إلاّ وأنت محرم، فإنـّه وقـّت لأهل العراق ـ ولم يكن يومئذ عراق ـ بطن العقيق من قبل أهل العراق، ووقـّت لأهل اليمن يلملم، ووقـّت لأهل الطائف قرن المنازل، ووقـّت لأهل المغرب الجحفة، وهي مهيعة، ووقـّت لأهل المدينة ذا الحليفة، ومن كان منزله خلف هذه المواقيت ممـّا يلي مكـّة فوقته منزله»(1195). وروي عن الإمام الصادق عليه السلام «إذا صلـّيت عند الشجرة فلا تلبـّ ِ حتـّى تأتي البيداء حيث يقول الناس يخسف بالجيش»(1196). فإنّ الرواية الأولى ظاهرة في وجوب الإحرام في الميقات، والإحرام ظاهر في النيـّة والتلبية ولبس الثوبين أو النيـّة والتلبية، فتدلّ على عدم جواز تأخير التلبية عن الميقات، ولكنّ الرواية الثانية تدلّ على جواز تأخير التلبية عن الميقات إلى البيداء، ودلالتها في جواز تأخير التلبية أظهر من دلالة الأولى في المراد من الإحرام وإن كانت قابلة للتأويل بأنّ المراد هو تأخير الإجهار بالتلبية لا